الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/18/NZL/1

الجمعية العامة

Distr.: General
8 November 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثامنة عشرة
٢٧ كانون الثاني/يناير – ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤

تقرير وطني مقدَّم بموجب الفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

نيوزيلندا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس بمحتوياتها ما يعبّر عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.13-18478 261113 021213

1318478

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- تفخر نيوزيلندا بتقليد يتمثل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل أراضيها وفي الخارج. ولأن نيوزيلندا كانت أول دولة في العالم تمنح النساء حق التصويت في الانتخابات الوطنية، فقد احتفلت في عام ٢٠١٣ بمرور ١٢٠ عاماً على منح النساء حق الاقتراع. وفي الوقت نفسه، تُقرُّ الحكومة بالمجالات التي تواجه فيها تحديات مستمرة وتعمل على مجابهتها.

٢- وقد اكتسبت نيوزيلندا هوية وطنية فريدة من نوعها تتمثل في أنها شعب ذو ثقافتين ومتعدد الثقافات قوامه التنوع يعيش في منطقة جنوب المحيط الهادئ وتتعايش فيه طوائف الأوروبيين والماوري (الشعب الأصلي في نيوزيلندا) وسكان المحيط الهادئ والآسيويين والأفارقة والأمريكيين. وقد كان التوقيع على معاهدة وايتانغي[(١)] حدثاً إبداعياً إذ أنشأ شراكة بين ممثلي البريطانيين والماوري ووضع ركائز هوية نيوزيلندا الوطنية القائمة على ثقافتين وكان له بالغ الأثر في مسار حقوق الإنسان في نيوزيلندا. وسكان نيوزيلندا، على تنوعهم، ممثَّلون في البرلمان وهم مَن يشكل الآراء فيما يتعلق بإنشاء وترسيخ مجتمع حاضن للجميع.

٣- وترحّب الحكومة بالجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل وهي فرصة سانحة للوقوف على ما حققته نيوزيلندا من تقدم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحفزت على الاتصال والمناقشة المثمرين بين الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيين.

٤- وإقراراً باستمرار وجود تحديات، ترد فيما يلي الأولويات الأساسية بالنسبة لحكومة نيوزيلندا مثلما جاءت في هذا التقرير:

- تقوية الشراكة بين الحكومة والماوري عن طريق مواصلة دعم الماوري في تحقيق إمكاناتهم واستمرار الزخم من أجل تحقيق تسويات عادلة ومنصفة ودائمة للمطالبات التاريخية في إطار معاهدة وايتانغي؛
- توفير حماية أفضل للأطفال من الإيذاء والإهمال؛
- الحد من العنف داخل الأسرة ومن تأثيره على النساء والأطفال؛
- مواصلة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (بما في ذلك الانضمام إلى بروتوكولها الاختياري واستراتيجية نيوزيلندا الخاصة بالإعاقة)؛
- المضي قُدماً في عملية استعراض الدستور؛
- ضمان وضع أي وقْع تركه زلزالا كانتربري على حقوق الإنسان في الاعتبار في القرارات الجاري اتخاذها بشأن إعادة الإعمار.

أولاً- المنهجية والعملية التشاورية

٥- يتّبع هذا التقرير المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بالجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/DEC/17/119). فيطابق الفصل الأول من هذا التقرير الفقرة ألف من المبادئ التوجيهية العامة (المنهجية)؛ ويطابق الفصل الثاني منه الفقرة باء (آخر التطورات، ولا سيما المعيارية والمؤسسية)؛ ويجمع الفصل الثالث بين الفقرات جيم ودال وهاء وواو (الحالة على أرض الواقع؛ ومتابعة الاستعراض السابق؛ والإنجازات والتحديات). ولأن نيوزيلندا لم تطلب مساعدة تقنية فإن الفقرة زاي لا تسري عليها. وخلال الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الإنسان في نيوزيلندا، التي جرت في أيار/مايو ٢٠٠٩، استجابت نيوزلندا لـ ٥٦ توصية. ويتخلل التقرير سرد لهذه التوصيات كعناوين ثانوية. وتم تبيان أولويات الحكومة في مستهل مقدمة التقرير. ويستند هذا التقرير على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه إطاره المرجعي.

٦- توكْلاو إقليمٌ تابع لنيوزلندا ولا نزال مسؤولين دولياً على الوفاء بالالتزامات الواردة في المعاهدات التي وُسِّع نطاق تطبيقها ليشمل إقليم توكلاو. ومن الممارسات التي دأبت عليها نيوزيلندا إدراج توكلاو في تقاريرها عن معاهدات حقوق الإنسان التي تسري عليه. ويتضمن هذا التقرير ملحقاً عن حالة حقوق الإنسان في إقليم توكلاو. وتم التشاور مع حكومة توكلاو بشأن هذا الجزء من التقرير.

٧- وأشرفت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة، بالتعاون مع إدارات حكومية أخرى بما فيها وزارة العدل، على إعداد تقرير نيوزيلندا الوطني الثاني لأغراض الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك عملية التشاور. وظلت كلتا الوزارتان على اتصال دائم مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيوزيلندا وهي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نيوزيلندا.

٨- وقبل البدء في تحرير مشروع تقرير الاستعراض الدوري الشامل، عُقدت مشاورات عامة في ستة مراكز في شتى أنحاء نيوزيلندا تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية والتجارة مع إشراكٍ موضوعي للوكالة الحكومية المسماة "تي بوني كوكيري"[٢] ووزارة العدل واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيوزيلندا. وبعد إجراء المشاورات فيما بين الوزارات والإدارات، أُعلن عن مشروع التقرير وفُتح الباب لتعليقات عامة الجمهور عليه. ودُعيت حكومة كل من جزر كوك ونيوي وتوكلاو، بوصفها من الجهات صاحبة المصلحة، للتعليق على مشروع التقرير، اعترافاً بالعلاقات الدستورية القائمة بين نيوزيلندا وكل من جزر كوك ونيوي وتوكلاو. وبُذلت جهود أيضاً لإشراك السكان من تلك المناطق المقيمين في نيوزيلندا في المشاورات.

٩- وحضرت طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني اجتماعات التشاور وكذلك قبائل إيوي (من قبيلة/قبائل الماوري)، وأشخاصاً أثاروا قضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان منها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والإطار الدستوري لحماية وإعمال حقوق الإنسان في

نيوزيلندا (بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وقضايا معاهدة وايتانغي؛ والشراكة بين الحكومة والماوري؛ وتيسير اللجوء إلى القضاء؛ وإيذاء الأطفال وإهمالهم؛ وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية؛ وتفوق عدد الأفراد من الماوري على أعداد غيرهم في نظام القضاء والعنصرية المؤسسية (الحقيقية و/أو المتصوَّرة) فيه؛ والتمييز بين الجنسين؛ والزواج القسري؛ وممارسة العنف على النساء؛ ومشاكل المسنّين؛ والقضايا المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسانية؛ والمحافظة على الثقافة وقضية البيئة مقابل التنمية الاقتصادية، ووقع زلزالي كانتربري على حقوق الإنسان. وتقر الحكومة بهذه الشواغل وهي ملتزمة بإيجاد سُبُل لتناولها بما في ذلك في معرض هذا التقرير وخلال عملية الاستعراض الدوري الشامل.

التوصية ٦٤: التشاور مع المجتمع المدني في متابعة الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل

١٠- شرعت الحكومة في مشاورات موضوعية مع الجهات صاحبة المصلحة ومع المجتمع المدني منذ الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل. فاجتمعت وزارة العدل ولجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا مع المجتمع المدني بعد أن قدمت نيوزيلندا ردودها على التوصيات وأعدت وزارةُ العدل عرضاً لتنفيذ تلك التوصيات في منتصف المدة. ونُشرت جميع الوثائق ذات الصلة على شبكة الإنترنت مُرفقة بالجدول الزمني للمشاورات. وأُثيرت بعض الشواغل بخصوص عملية التشاور هذه. والتزمت الحكومة، إقراراً منها بهذه الشواغل، بأن تنخرط على نحو هيكلي ومنظَّم مع المجتمع المدني في مناقشة متابعة توصيات الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل. وستُنشر على شبكة الإنترنت، في نهاية هذه الجولة من الاستعراض، قائمة تبيّن الإدارات التي تتحمل المسؤولية الأولى عن تنفيذ التوصيات التي حظيت بالقبول.

ثانياً- المعلومات الأساسية والإطار: ما طرأ من تطورات منذ الاستعراض السابق

ألف- الإطار الدستوري والتشريعي

١١- ليس لدى نيوزيلندا دستور مكتوب. فدستورها ليس مستمداً من قانون الدستور لعام ١٩٨٦ ومن تشريعات أخرى كقانون شرعة الحقوق النيوزيلندي فحسب، وإنما هو مستمد أيضاً من معاهدة وايتانغي وقرارات المحاكم والممارسة الدستورية والسياق الأوسع المتمثل في التزامات نيوزيلندا الدولية[٣]. ولا تزال الترتيبات الدستورية في نيوزيلندا تتطور من خلال تطور ترتيبات مؤسسية لا تنفك تزداد تنوعاً وترمي إلى الاعتراف بمصالح الماوري والتعاطي معها ومن خلال التفاوض على التزامات دولية جديدة وقبولها. وبالإضافة إلى هذه العمليات، أنشأت الحكومة أيضاً فريقاً استشارياً دستورياً مستقلاً ابتكر وأدار عملية أتاحت لجميع النيوزيلنديين فرصة المساهمة في النقاشات التي دارت حول الترتيبات الدستورية في

نيوزيلندا في النصف الأول من عام ٢٠١٣. وستضاف اللمسات الأخيرة إلى تقرير ذلك الفريق الاستشاري بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ومن الأولويات الأساسية بالنسبة للحكومة المضي قدماً في عملية بحث المسائل الدستورية.

١٢- وتفي نيوزيلندا بالتزاماتها الدولية، تماشياً مع بنيتها الدستورية، ليس من خلال التشريعات فحسب وإنما بواسطة القرارات القضائية ومن خلال السياسة والممارسة الحكوميتين أيضاً. فقانون شرعة الحقوق النيوزيلندي الصادر في عام ١٩٩٠ هو اللبنة الأساسية لتشريعات حقوق الإنسان التي تشتمل على الحقوق الأساسية المدنية والسياسية. ويقتضي هذا التشريع أن ينبّه المدعي العام البرلمان إلى أي مشروع تشريع يبدو أنه لا ينسجم مع الالتزامات في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، لدى المحاكم في نيوزيلندا اعتقاد قوي بأنه يجب أن تفسر جميع التشريعات على نحو ينسجم مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

التوصيتان ٢١ و٢٩: مركز معاهدة وايتانغي

١٣- معاهدة وايتانغي وثيقة تأسيسية في نيوزيلندا وهي من المكونات الأساسية لترتيباتنا الدستورية. وترتكز عليها العملية الجارية بشأن التوصل إلى تسوية متفاوَض عليها للتظلمات التاريخية كما يرتكز عليها عمل محكمة وايتانغي. إلاّ أن نيوزيلندا واصلت استعراض شكْل الاعتراف بالمعاهدة في نظامها الدستوري ونظام حقوق الإنسان. فدور ومركز المعاهدة، وما يتصل بذلك من قضايا تمثيل الماوري في الحكومة على الصعيدين المحلي والمركزي، يشكلان جزءاً من اختصاص الفريق الاستشاري الدستوري.

التوصيات ١٥-٢٠: إدراج الالتزامات الدولية في القانون المحلي

١٤- تتفق نيوزيلندا مع الرأي القائل إنه ينبغي تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان على النحو المناسب داخل البلد. وتتمثل ممارسة نيوزيلندا العريقة في هذا المجال في عدم قبول الالتزامات الدولية إلاّ بعد استعراضها وبعد تعديل التشريعات والسياسات والممارسات ذات الصلة عند الاقتضاء. وتواصل نيوزيلندا استعراض تشريعاتها الداخلية من أجل إتاحة التصديق على مزيد من صكوك حقوق الإنسان وسحب التحفظات عليها واتّباع إجراءات الالتماس.

١٥- ومع أنه لا توجد إشارة في قانون شرعة حقوق الإنسان إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوقت الحالي فإن نيوزيلندا فعّلت هذه الحقوق عن طريق توفير الخدمات العامة العريقة المتمثلة في المساعدة الاجتماعية وخدمات الصحة والتعليم وغيرها، مع دعم كل واحدة من تلك الخدمات بالتشريعات ذات الصلة. ومن اختصاصات الفريق الاستشاري الدستوري النظر في إمكانية إدراج حقوق إضافية كحقوق الملكية إلى قانون شرعة الحقوق.

١٦- والفريق الاستشاري الدستوري مكلف بالتشاور مع النيوزيلنديين بشأن مركز قانون شرعة الحقوق فيما يتعلق بتشريعات أخرى. أما مسألة ما إذا كان ينبغي على نيوزيلندا اعتماد دستور أعلى و/أو مكرس يشتمل على الالتزامات في مجال حقوق الإنسان، فهي مسألة مطروحة منذ زمن بعيد وأثارتها الجهات صاحبة المصلحة أثناء عملية التشاور بشأن هذا التقرير.

باء- تدابير سياسة حقوق الإنسان

١٧- أعدت لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا وجهات معنية أخرى خطة العمل الوطنية الأولى بشأن حقوق الإنسان في نيوزيلندا (٢٠٠٥-٢٠١٠). وأصدرت الحكومة تعليماتها إلى الإدارات بالنظر في تنفيذ أولويات خطة العمل كجزء من أعمالها الاعتيادية. وتم تشجيع الإدارات على الاستجابة لطلبات الاستعلام التي تقدمها اللجنة وعلى تحديد الأعمال التي تستجيب لأولويات خطة العمل في الوثائق التنظيمية. وتعكف اللجنة حالياً على إعداد خطة العمل الوطنية الثانية بشأن حقوق الإنسان بالتشاور الوثيق مع الحكومة وأصحاب المصلحة. وقد التزمت الحكومة بالعمل مع اللجنة ومنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على وضع خطة العمل الثانية التي ستنبثق عن الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل الخاص بنيوزيلندا وستستنير بنتائجها مباشرة.

جيم- نطاق الالتزامات الدولية

التوصية ٢٢: خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان

١٨- أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، أعربت نيوزيلندا عن تأييدها لعدة صكوك دولية لحقوق الإنسان؛ وعملت على استعراض وإصلاح تشريعات وسياسات وممارسات متحفَّظ عليها في الوقت الحالي؛ وانخرطت في الحوار مع هيئات المعاهدات بشأن إمكانية سحب تحفظها، مثلاً، على شمول الأطفال المقيمين بصورة غير قانونية بخدمتي الصحة والتعليم في توجه نحو سحب التحفظ على المادة ٢ من اتفاقية حقوق الطفل.

التوصية ٣ والتوصيات ٨-١٣: تأييد الاتفاقيات والإعلانات

١٩- صدّقت نيوزيلندا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٢٠- وأيّدت نيوزيلندا إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وأكد بيان التأييد هذا التزام نيوزيلندا بالأهداف المشتركة بين الإعلان ومعاهدة وايتانغي التي لا تزال تشكّل أساس العلاقة بين الماوري والحكومة.

٢١- وتنكب نيوزيلندا على بحث إمكانية الانضمام إلى أحدث المعاهدات، وهي الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ولا بد من إجراء تعديلات تشريعية لكي تصدق نيوزيلندا على الاتفاقية. ويشتمل ذلك على إنشاء جريمة محدّدة تخص حالات الاختفاء القسري.

٢٢- وتعترف الحكومة بأهمية آليات الشكاوى الفردية، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا في مثل أهمية التمييز العنصري. وترى الحكومة أن آليات الشكاوى الداخلية والدولية الموجودة (بما في ذلك في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) كافية إلاّ أنه يمكنها في المستقبل إعادة النظر في مسألة إصدار إعلان بموجب المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٢٣- وتلتزم نيوزيلندا التزاماً تاماً بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتبقى على تأييدها وانخراطها النشيط في الجهود الدولية لتحقيق ذلك الهدف. وعليه، ساهمت نيوزيلندا بشكل بنّاء في المناقشات التحضيرية لإعلان ديربان الذي لا يزال يشكّل نقطة مرجعية على الصعيد الداخلي في مناقشة التمييز.

دال- تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ التعاون مع آليات حقوق الإنسان

٢٤- تنخرط نيوزيلندا وتتعاون بشكل بنّاء مع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وتدعم عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بوسائل منها دفع مساهمات مالية سنوية غير مخصصة. ووجّهت نيوزيلندا دعوة مفتوحة ودائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة، وستبقى تلك الدعوة مفتوحة دون أي قيد. وزار المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين نيوزيلندا في عام ٢٠١٠. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، زارت نيوزيلندا اللجنةُ الفرعية لمنع التعذيب؛ وتتطلع الحكومة إلى تلقي تقرير اللجنة وإلى مواصلة حوار بنّاء معها. كما تتطلع الحكومة إلى العمل مع الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الذي يخطط لزيارة نيوزيلندا في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٤.

التوصيتان ٢٣ و٢٤: تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات

٢٥- تناولت نيوزيلندا بحسن نية توصيات هيئات المعاهدات والإجراء الخاص المتعلق بالشعوب الأصلية. وتتعاون الوكالات الحكومية بشكل وثيق على تقييم توصيات هيئات المعاهدات وعلى تحديد الجوانب التي يمكن إحراز تقدم فيها. وفي العديد من الحالات، تتّسق التوصيات مع الأهداف الحالية للحكومة.

التوصيتان ٣٨ و٣٩: توصية لجنة القضاء على التمييز العنصري المتعلقة بالجرائم ذات الدوافع العنصرية

٢٦- لم يتسن لنيوزيلندا حتى الآن أن تحرز تقدماً فيما يتعلق بالتوصيتين ٣٨ و٣٩. ففي عام ٢٠١٠، فُرغ من إعداد تقرير إحصائيات استعراض الجرائم والعدالة الجنائية. وأعطى التقرير أهمية خاصة لجمع المعلومات المتعلقة بجرائم التحامل، ومن جملتها الجرائم ذات الدوافع العنصرية. وخلص التقرير إلى أنه لا بد من زيادة تمحيص قيمة المعلومات التي جُمعت في نيوزيلندا والموافقة عليها نظراً للمشاكل التي اعترضت جمع هذه المعلومات في الولايات القضائية وراء البحار. وبغية رصد الاتجاهات السائدة، ستواصل شرطة نيوزيلندا الاستفادة بشكل كامل من استقصاء الجريمة والأمن، وهو استقصاءٌ عن الوقوع ضحية الظلم يوفر معلومات عن مدى استشراء "جرائم الكراهية" في نيوزيلندا. وأيدت شرطة نيوزيلندا أيضاً إطلاق مبادرات محلية الغرض منها تسهيل الإبلاغ عن التمييز القائم على العرق والمضايقة وغير ذلك من الحوادث ذات الطابع العنصري بواسطة موقع "بلِّغ"[٤] في منطقة كرايستشيرتش ونظام "تكلَّم"[٥] في منطقة تسمانيا، على سبيل المثال.

٢٧- وبالإضافة إلى ذلك، تقارن شرطة نيوزيلندا ومفوضية العلاقات بين الأعراق بين الحوادث ذات الدوافع العنصرية التي تُنشر في التقرير السنوي عن العلاقات بين الأعراق. وتتناول شرطة نيوزيلندا الحوادث ذات الدوافع العنصرية على سبيل الأولوية وينص قانون العقوبات لعام ٢٠٠٢ على اعتبار معاداة فئة من الفئات العرقية من الظروف المشددة أثناء إصدار الأحكام بالعقوبات (المادة ٩(١)(هـ)).

ثالثاً- متابعة نتائج الاستعراض السابق والإنجازات والتحديات

٢٨- يقيِّم هذا الجزء من التقرير تنفيذ ما تبقى من التوصيات التي حظيت بالقبول أثناء الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل ويبيّن الإنجازات والتحديات والقيود الجديدة. فمنذ إجراء الاستعراض الأخير لنيوزيلندا، كان لزلزالي كانتربيري اللذين وقعا في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ و٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، إلى جانب ما يُقدّر عدده بـ ٠٠٠ ١٣ هزة لاحقة، أثر مدمّر على سكان كانتربيري، وعلى كرايستشيرتش التي هي ثاني أكبر مدينة في نيوزيلندا. وقد تسبّب الزلزالان في وفاة ١٨٥ شخصاً وإصابة ٤٣٢ ١١ آخرين. وتُقدّر التكاليف الإجمالية لإعادة الإعمار بنحو ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لنيوزيلندا.

٢٩- وتلتزم الحكومة بأخذ آثار الزلزالين في الحسبان عند اتخاذ القرارات بشأن إعادة الإعمار. وقد استثمرت الحكومة موارد هائلة في عملية التعافي وإعادة الإعمار، إذ أنفقت على أمور منها إنشاء البنى التحتية الأساسية لخدمات الصحة والنقل ووضع برنامج ضخم لإصلاح وإعادة بناء المساكن.

ألف- المساواة وعدم التمييز

٣٠- لدى نيوزيلندا تشريعات وتدابير سياساتية شاملة لتعزيز المساواة. ومن ضمن تلك التشريعات والتدابير السياساتية أحكام شديدة لمناهضة التمييز في التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان وطائفة متنوعة من القوانين والسياسات والممارسات تهم قطاعات التعليم والعمل والصحة والرفاه الاجتماعي. وتلتزم نيوزيلندا بتحديد الثغرات في المعلومات وسدها حتى يتسنى فهم أسباب عدم المساواة فهماً أفضل. إذ يجب على جميع الإدارات الحكومية عندما تضع السياسات أن تحدد آثار ما تقترحه من سياسات وتشريعات على حقوق الإنسان، بما في ذلك التمييز غير المشروع، وأن تدرج هذا التقييم في الأوراق التي يبحثها المجلس الوزاري المصغر (الفرع التنفيذي للحكومة).

التوصيات ٢٥-٢٧، ٣٠-٣٢، ٦١: التصدي لأوجه عدم المساواة

٣١- تقرّ الحكومة بأن المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ما فتئ ينعم بها إقليم نيوزيلندا الأوسع على مدى العقدين الماضيين لم تعم الكثير من الأسر الماورية أو من سكان جزر المحيط الهادئ. وترى الحكومة دعم الدخل وغيره من أشكال الحماية الاجتماعية، في الحالات التي لم يتم فيها الاستثمار في بناء المرونة لدى أسر الواناوو، قد فاقم إلى حد ما حلقة الحرمان الاجتماعي لأنه زاد من حجم اتكال بعض الأفراد والأسر على الإعانة الاجتماعية التي تقدمها الدولة. وتعتقد الحكومة أن العمل المأجور هو الوسيلة الأفضل للتصدي لأوجه التفاوت أو عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية إذ يتيح للأسر المتدنية الدخل الخروج من الفقر على المدى البعيد. وفي حين أن احتياجات الأفراد، وليس الانتماء العرقي، هي ما يحدد أهداف السياسات، فإن وزارة التنمية الاجتماعية تعمل بشكل محدد على خفض عدد عملائها من الماوري وسكان جزر المحيط الهادئ الذين يتقاضون الإعانات عن طريق تطوير مجموعة من الشراكات الرسمية وغير الرسمية، بما فيها شراكات صناعية، وعن طريق ترتيبات لتقديم التدريب والتطوير، وتشجيع مشاركة الماوري في برامج مسارات.

٣٢- وترمي برامج المساعدة الاجتماعية في نيوزيلندا إلى ضمان توفير مستوى معيشة لائق وإتاحة الفرص للجميع لكي يشارك مشاركة كاملة في المجتمع أياً كان عرقه أو نوع جنسه. وقد ساعد الإصلاح الذي أُدخل على النظام مؤخراً في تحسين النتائج الاجتماعية والاقتصادية. فقد أجرت الحكومة إصلاحات على نظام الرفاه بالاستناد إلى مشورة الفريق العامل المعني بالرفاه، وهو فريق استشاري مستقل عينته الحكومة. والقصد من هذه التغييرات تحسين النتائج الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والأسر ولنيوزيلندا؛ وتحسين النتائج بالنسبة للأطفال عن طريق مساعدة الآباء على الخروج من الفقر عن طريق العمل المأجور؛ وخفض احتمال الاتكال على المدى البعيد في صفوف الأشخاص الذين يبدؤون في الاستفادة من الإعانة في سن مبكرة. وعلى العموم، لم تتأثر معايير الأهلية للحصول على الإعانة كما

لم تتأثر مستويات المساعدة المالية، بيد أنه يقدم في الوقت الحاضر دعم مكثَّف أكثر للأشخاص القادرين على العمل والذين من المرجح أن يظلوا يعيشون على الإعانة على المدى البعيد ما لم يقدَّم لهم ذلك الدعم.

٣٣- وبالإضافة إلى ذلك، تُقر الحكومة بأن هناك ثغرات واسعة وتفككاً في توفير الخدمات الأساسية للواناوو (العائلات) الضعيفة. وتسعى الحكومة إلى سدّ هذه الثغرات في مجال الرعاية الصحية عن طريق برنامج واناوو أورا (صحة العائلة). والمراد من هذا البرنامج، الذي أُطلق في عام ٢٠١٠، تغيير هذا الواقع عن طريق الإدماج المتزايد للخدمات في خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية الأساسية والتعليم في الطفولة المبكرة مقروناً بمشاركة نشيطة من وكالات الرفاه.

٣٤- وتُقر الحكومة أيضاً بأنه من شأن النجاح في التحصيل الدراسي أن يُحسّن بشكل كبير نتائج الماوري. فاستراتيجية تعليم الماوري المُحدّثة (كا هيكيتيا): تسريع النجاح ٢٠١٣-٢٠١٧ (بمعنى "حث الخطى أو توسيعها") تركز خصوصاً على التعليم الجامعي وعلى تنفيذ استراتيجية لغة الماوري في التعليم (تاوو ماي تي ريو) ("لتعمّ لغة الماروي أنحاء الأرض"). وتتضمن الاستراتيجية المسماة (كا هيكيتيا) اتخاذ إجراءات لتحسين العاملين الأساسيين في نجاح تعليم الأطفال والشباب من الماوري وهما: توفير الجودة والقيادة والتعليم والتعلّم المدعومين بالحكم الفعال، من جهة؛ ومشاركة الآباء والعائلات (واناوو) وقبائل الماوري (الإيوي) ومنظمات الماوري ومجتمعاتهم المحلية وأعمالهم التجارية ومساهمتهم بشكل قوي في هذا الأمر، من جهة أخرى. وقد شرعت وزارة التعليم في نشاط لأغراض تنفيذ استراتيجية كا هيكيتيا الجديدة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وستُحدَّد الأهداف من البرامج والسياسات وتُصاغ وفق الاحتياجات حتى تكون فعالة وتُشجع على العمل بالتعاون مع الماوري.

٣٥- ومن دواعي القلق في نيوزيلندا أيضاً ارتفاع معدلات فقر الأطفال[٦]. وإقراراً من الحكومة بوجود مشاكل تتعلق بفقر الأطفال، فإنها ركّزت على تلبية احتياجات الأطفال الضعفاء والمعرّضين للخطر واحتياجات أُسرهم، فاستثمرت ما يناهز ٣٣٣ مليون دولار على مدى أربع سنوات منذ عام ٢٠١٠ بالاقتران مع مبادرات وطنية وأخرى في إطار المجتمعات المحلية. ومن الأمثلة على ذلك، استثمار الحكومة ٩,٥ مليون دولار على مدى خمس سنوات للمساعدة في توسيع نطاق تنفيذ برنامج الفطور المدرسي (كيكستارت)، الذي مُدّد العمل به خمسة أيام في الأسبوع في المدارس الأكثر احتياجاً في عام ٢٠١٣، وستصبح جميع المدارس أهلاً للاستفادة منه ابتداءً من عام ٢٠١٤. وستُقدم الحكومة ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في السنة على مدى ثلاث سنوات لمساعدة المؤسسة الخيرية المسماة "الأطفال يستطيعون" على توفير منتجات صحية ومعاطف واقية من المطر وأحذية للأطفال المحتاجين. ومن الأمثلة الأخرى، تقديم الحكومة ٤٥ مليون دولار لبرنامج الوقاية من الحمى الروماتيزمية دعماً للأطفال الضعفاء[٧] بوسائل منها التعاون مع أستراليا على إيجاد لقاح ممكن.

٣٦- وإذ تُقر الحكومة بالحاجة إلى توفر بيانات أفضل لفهم العوامل التي تؤثر في النتائج التي يحققها الأطفال، فإنها استثمرت ٢٦ مليون دولار في دراسة طولية لنماء الطفل في نيوزيلندا. وتجمع الدراسة، وهي بعنوان "نمو الأطفال في نيوزيلندا"، معلومات عن نحو ٧٠٠ طفل منذ ولادتهم وعلى مدى حياتهم، وتقدم دفقاً من المعلومات عن ترعرعهم ورفاههم مع تغطية جيدة للتنوع الإثني والاجتماعي في نيوزيلندا. وسيُستنار في وضع السياسة الاجتماعية العامة بالمعلومات المُحددة المتعلقة بالعوامل التي تؤثر في نتائج الأطفال.

١- الماوري

٣٧- من الأمور التي تحتل صدارة الأولويات لدى الحكومة تقوية الشراكة بين الحكومة وشعب الماوري عن طريق مواصلة دعم الماوري في تحقيق إمكاناتهم والمحافظة على الزخم من أجل التوصل إلى تسويات نزيهة وعادلة ودائمة للمطالبات التاريخية في إطار معاهدة وايتانغي.

التوصية ٥٨: قانون الشواطئ الأمامية وقاع البحار لعام ٢٠٠٤

٣٨- استعرضت الحكومة قانون الشواطئ الأمامية وقاع البحار لعام ٢٠٠٤ (قانون عام ٢٠٠٤) في عام ٢٠٠٩ استجابةً للشواغل الدولية والداخلية بشأن آثاره التمييزية في حق الماوري. وعقب حوار مسهب مع الماوري وعامة الجمهور، ألغى البرلمان قانون عام ٢٠٠٤ وسنّ قانون المنطقة البحرية والساحلية (ساكوتاي موانا) لعام ٢٠١١ (قانون عام ٢٠١١).

٣٩- وترى الحكومة أن قانون عام ٢٠١١ يُحقق توازناً منصفاً بين مصالح جميع النيوزيلنديين في المنطقة البحرية والساحلية المشتركة. فهو يعيد المصالح العرفية في المنطقة البحرية والساحلية المشتركة التي أسقطها قانون عام ٢٠٠٤ وينشئ إطاراً لترجمة تلك المصالح إلى حقوق قانونية جديدة دائمة وغير قابلة للتصرّف. ويضمن ذاك القانون أيضاً الوصول الحر والمجاني إلى تلك المناطق لجميع النيوزيلنديين باستثناء المناطق الخاصة التي كانت موجودة من قبل، مثل مناطق الموانئ النشيطة والقواعد البحرية أو المدافن المُعترف بها (واهي تابو). ويمكّن قانون عام ٢٠١١ الماوري من التماس الاعتراف بحقوقهم عن طريق الاتصال مباشرة بالحكومة أو عن طريق اللجوء إلى المحكمة الابتدائية. وقد تسلّمت الحكومة ١٨ طلباً للاتصال المباشر بينما تسلّمت المحكمة الابتدائية ١٢ طلباً.

التوصيتان ٥٩ و٦٠: تسوية المطالبات التاريخية بأراضي الماوري

٤٠- لدى نيوزيلندا نظام متطور جداً لتسوية المطالبات التاريخية بالأراضي يُعرف باسم عملية التسوية في إطار المعاهدة. وتسعى الحكومة بنشاط، من خلال هذه العملية، إلى التسوية الشاملة للمطالبات بالأراضي المقدَّمة من المجموعات المطالِبة من الماوري التي تدّعي أن الحكومة قد انتهكت المعاهدة. وتسعى الحكومة إلى التفاوض على تسويات عادلة ودائمة وفي الوقت المناسب. وتشتمل التسويات في إطار المعاهدة على عدد متنوع من وسائل الجبر، منها اعتذار

الحكومة أو الجبر المادي والتجاري والثقافي، الذي قد يشتمل على عروض لشراء الممتلكات وإعادة إهداء المواقع التاريخية. وقد وصف المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية هذه العملية بأنها إحدى أهم الأمثلة في العالم على معالجة التظلمات التاريخية والمتواصلة. وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الحكومة إلى حد كبير حجم الموارد المخصصة لعملية التسوية بوسائل منها توفير مزيد من التمويل لمكتب التسويات في إطار المعاهدة وللمطالبين من الماوري لمساعدتهم على المشاركة في عملية التسوية. وأنشأت وزارة العدل أيضاً وحدة مختصة بالتزامات ما بعد التسوية كي تنظر بالأساس في تدابير كفل دوام التسويات.

التوصيتان ٣٣ و٣٤: الماوري ونظام العدالة الجنائية

٤١- تقر الحكومة بأن معدّل العقوبات والأوامر بالسجن والعقوبات والأوامر بالخدمة المجتمعية التي تصدر في حق الماوري تشكل تحدياً حقيقياً بالنسبة لها وبالنسبة لمجتمعات الماوري. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، شكّل الماوري ٥١,٤ في المائة من مجموع نزلاء السجون (يمثّل الماوري نحو ١٥ في المائة من مجموع سكان نيوزيلندا). وتلتزم الحكومة بالتصدّي لكثرة عدد الماوري مقارنةً بغيرهم من خلال مبادرة "دوافع الجريمة". ومن مجالات العمل ذات الأولوية: ارتفاع معدّل استفادة المجتمعات المعرّضة للخطر من دعم الأمومة ورعاية الأطفال في سن مبكّرة؛ ومعالجة مشاكل السلوك والتصرُّف عن طريق تقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية؛ والحدُّ من الأذى الناجم عن تعاطي المواد الكحولية؛ وزيادة فرص من يخالف القانون في الاستفادة من تدخُّلات للحدِّ من احتمال العود إلى مخالفة القانون والتصعيد.

٤٢- ونتيجةً لهذه المبادرة، انخفض عدد الشباب من الماوري الذي يمثُلون أمام المحكمة في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢ بنحو ٣٠ في المائة، أي من ٤٠٣ ٢ شبان إلى ٦٢٣ ١ شاباً. إلا أن معدّل الشباب من الماوري الذين يمثُلون أمام المحكمة لا يزال يشكّل أربعة أضعاف عدد الشباب من غير الماوري إذ يبلغ عددهم ٤٠٣ شبان لكل ٠٠٠ ١٠ نسمة تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ و١٦ سنة، مقارنةً بـ ١٠١ من الشباب من غير الماوري. ويشكّل الماوري ٥٤ في المائة من مجموع الشباب الذين يمثلون أمام محاكم الأحداث و٧١ في المائة من الأطفال المخالفين للقانون الذين يمثُلون أمام محكمة شؤون الأسرة. وقد أطلقت الحكومة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، خطة عمل لمكافحة جرائم الأحداث تركّز على خفض عدد عمليات إلقاء القبض والملاحقة والعود إلى ارتكاب الجرم، خاصة في صفوف الماوري.

٤٣- وتعكف شرطة نيوزيلندا على وضع نموذج لصنع القرار من أجل معالجة أوجه عدم الاتساق في طريقة حل مسألة القبض على الأطفال والشباب. وسيزيد هذا من الاتساق في اتخاذ القرار عن طريق الحد من الأحكام الشخصية المعرّضة للتحيز. وتعمل شرطة نيوزيلندا أيضاً مع الإيوي (من قبائل الماوري) في عدد من المجالات بغية توفير وسائل بديلة لحلِّ مسألة القبض على الأطفال والشباب دون إشراك نظام القضاء الرسمي. وبالاقتران مع ذلك، طوّرت تي بوني كوكيري أداةً للنمذجة المصغّرة من أجل استكشاف حجم ما يفقده الماوري من إمكانات بسبب وضع الماوري في نظام العدالة الجنائية ومن أجل توضيح الآفاق المستقبلية البديلة.

٤٤- وقد اتفق منتدى التركيز على الماوري، الذي تنظمه مفوضية الشرطة، على برنامج عمل مشترك بعنوان "انقلاب التيار" لتمكين جميع الماوري من أن يحيوا حياةً ملؤها الرخاء والازدهار، خالية من الجريمة ومن حوادث المرور. وحدّد البرنامج أهدافاً معينةً لفترتين (٢٠١٢/٢٠١٣ و٢٠١٤/٢٠١٥ و٢٠١٦/٢٠١٧ و٢٠١٧/٢٠١٨) من أجل خفض نسبة مَن يخالف القانون لأول مرة مِن الشباب والبالغين الماوري؛ ونسبة مَن يخالف القانون من الشباب والبالغين الماوري ذوي السوابق؛ ونسبة من وقعوا ضحايا من الماوري مراراً؛ وعدد عمليات القبض على أفراد من الماوري (لأسباب لا تتعلّق بقواعد المرور) التي انتهت بالمقاضاة؛ ونسبة الضحايا الذين قُتِلوا في حوادث سير قاتلة وخطيرة من الماوري.

٤٥- ومن الأعمال التي أُنجِزت حديثاً إنشاء محاكم رانغاتاهي (الشباب) حيث تؤدِّي محكمة الشباب وظائف أساسية في ساحات مرابي (أماكن اجتماع تقليدية) وفق مراسيم الماوري؛ وإنشاء وحدة لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج تركز على الماوري في سجن منغروا؛ ومحاكم ماتاريكي، التي تتيح للعائلة (واناوو) والعشيرة (هابو) والقبيلة (إيوي) التي ينتمي إليها الشخص المخالف للقانون مخاطبة المحكمة عند إصدار الحكم. وتقوم هذه الأنظمة البديلة على فكرة أن إعادة وصل شباب الماوري بثقافتهم وإشراك العائلات والقبائل (إيوي) في المحاكمات يساهم في خفض احتمالات العود.

٢- المرأة

٤٦- لنيوزيلندا باع طويل يبعث على الفخر فيما يتعلّق بمسألة حقوق المرأة ومع ذلك لا تزال هناك بعض التحدِّيات القائمة. ومن الأولويات الأساسية التي حددتها وزارة شؤون المرأة خفض العنف الذي يُمارَس على المرأة (مع أن نيوزيلندا وضعت تشريعاً لحماية المرأة، فإن امرأة من بين كل أربعة نساء في نيوزيلندا تتعرض للعنف الجنسي على يد عشيرها ولو مرة واحدة في حياتها)؛ وزيادة تمتع المرأة باستقلالها الاقتصادي؛ وتعزيز مشاركة النساء في الحكم.

التوصيات ٤٠ إلى ٤٤: التكافؤ بين الجنسين في سوق العمل

٤٧- طبقاً لقانون حقوق الإنسان ولقانون شرعة الحقوق، فإن التمييز على أساس نوع الجنس في نيوزيلندا أمر مخالف للقانون. وعلاوةً على ذلك، يُشترط في جميع الورقات التي تُقدَّم إلى لجنة السياسة الاجتماعية في الحكومة المصغّرة أن تتضمن بياناً عن التداعيات بالنسبة للجنسين أثناء وضع السياسات. وتسدي وزارة شؤون المرأة المشورة إلى الوزارات الحكومية الأخرى بشأن تداعيات ما تقدمه من ورقات سياساتية بالنسبة للجنسين.

٤٨- وقد ضاقت الفجوة في الأجور بين الجنسين حيث تكتسب النساء مؤهلات تمكنهن من مزاولة مهن جيدة الأجر، وقد انخفض الفصل الأفقي في المهن الأشد مهارةً. غير أنه لا يزال ثمّة المزيد الذي يجب فعله والحكومة عاكفة على اتخاذ خطوات لتحقيق مزيد من الاستقلال الاقتصادي للمرأة. ومن جملة ما تقوم به وزارة شؤون المرأة لخفض الفجوة في

الأجور بين الجنسين وتعزيز مساهمة المرأة في القوة العاملة إجراء دراسة تتناول التطلعات والمسارات المهنية للرجال والنساء في مجال الهندسة؛ وإجراء أبحاث تتناول العوائد الاقتصادية لمهارات النساء؛ ودعم الصناعة والمبادرات المسترشِدة بالتعليم؛ وإنشاء الشبكات المهنية لتعزيز حضور المرأة في مجالات العمل غير التقليدية. وتعمل الحكومة أيضاً على زيادة الاستفادة من النساء في جهود التعافي من زلزالي كانتربري، كما تعمل مع أصحاب العمل ومقدمي التدريب والوكالات الحكومية وغيرها من المنظمات على إيجاد سبل لمساعدة النساء في الحصول على مناصب عمل مستدامة وذات جدوى بما يدعم جهود إعادة إعمار المدينة على نحو يفيد مباشَرة الأعمال التجارية في كانتربري والاقتصاد الإقليمي والنساء والأسر.

٤٩- ومنذ عام ٢٠٠٩، أُحرز تقدم في زيادة تمثيل النساء في مناصب الإدارة العليا، ولا سيما في القطاع العام. وترمي الحكومة إلى زيادة مشاركة النساء في الحكم كي تبلغ نسبة ٤٥ في المائة في القطاع العام بحلول عام ٢٠١٤ (بما في ذلك ٤٥ في المائة من النساء في مجالس القطاعات الحكومية بحلول عام ٢٠١٤) وما يزيد على ١٠ في المائة في القطاع الخاص بحلول عام ٢٠١٤. وفي القطاع العام، وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان ٤٠,٥ في المائة من المعينين في الوزارات من النساء، مع انخفاض طفيف من ٤١,١ في المائة في عام ٢٠١١[٨]. وترصد لجنة المصالح الحكومية بانتظام القوة العاملة في القطاع العام، بما في ذلك مشاركة النساء في الإدارة العليا. وقد بيَّن الاستقصاء السنوي لقدرات الموارد البشرية في إدارات الوظيفة العمومية لعام ٢٠١٢ أن نسبة ٤٢,١ في المائة من النساء يشغلن مراكز القيادة العليا في القطاع العام عموماً، وهي أعلى نسبة مئوية منذ الاستقصاء الذي أُجري في عام ٢٠٠٠. وقد أطلقت اللجنة، في شراكة مع المدراء التنفيذيين في الوظيفة العمومية، مبادرة جديدة تخضع لتنسيق مركزي للتعرف على المواهب ولتطوير قدرات كبار الموظفين العامين على القيادة؛ وتبيَّن أن ٨٢ في المائة من المرشحين المهيئين للقيام بدور مدير تنفيذي هم من النساء.

٥٠- وفي الوقت الحالي، يركّز مكتب الشؤون الإثنية بدوره على تطوير قدرات القيادة لدى نساء نيوزيلندا اللواتي يُعرِّفن ميراثهن الإثني بأنه آسيوي أو أوروبي أو شرق - أوسطي أو أمريكي - لاتيني أو أفريقي. وتشتمل البرامج على توفير التدريب والإرشاد في مجال القيادة، وتقترن بإتاحة فرص لربط شبكات من العلاقات ولمساندة الأقران. ويدير المكتب أيضاً مصلحة للتعيينات تقدم الوكالات الحكومية من خلالها المشورة لمكتب الشؤون الإثنية بشأن الشواغر الممكنة في المناصب القانونية حتى يتسنى تشجيع النساء (والرجال) المنتمين إلى إثنيات والموجودين في قاعدة بياناتها على الترشح لتلك المناصب.

٥١- ويمنح قانون علاقات العمل في نيوزيلندا المستَخدمين ذوي الأهلية الحق القانوني في طلب تغيير ساعات العمل. ويتعين على أصحاب العمل النظر في تلك الطلبات. وبعد استعراض القانون، تخطط الحكومة لتوسيع نطاق الحق في طلب ترتيبات عمل مرنة لجميع

المستَخدمين وألا يقتصر ذلك على من يتحملون مسؤوليات رعاية. ومن المقرر أن يُعرَض مشروع القانون الرامي إلى تنفيذ هذا التوسيع مرة أخرى على البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويقتضي القانون أيضاً من أصحاب العمل توفير تسهيلات وفترات استراحة مناسبة للمستَخدمات اللواتي يرغبن في الرضاعة الطبيعية، متى كان ذلك معقولاً وقابلاً للتطبيق. وتقدم مدونة الممارسات أثناء العمل إرشادات لأصحاب العمل بشأن هذا النص القانوني.

التوصيتان ٤٣ و٤٥: النساء في القطاع الخاص

٥٢- تلتزم الحكومة بزيادة مشاركة المرأة في الحكم في إطار مجالس الشركات المائة الأكبر المتداولة في سوق المال في نيوزيلندا وفي مجالس وإدارات القطاع العام، عن طريق تحديد الأهداف وليس بناءً على قاعدة الحصص. ففي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، تم تجاوز نسبة ١٠ في المائة المحددة كهدف حكومي لمشاركة النساء في مجالس إدارة الشركات المائة الأكبر المتداولة في سوق المال في نيوزيلندا: وفي عام ٢٠١٢، بلغت نسبة النساء ١٤,٧٥ في المائة في تلك المجالس مقارنة بـ ٩,٣٢ في المائة في عام ٢٠١٠. وساعدت وزارة شؤون المرأة في إطلاق مجموعة من بطلات القطاع الخاص سمّتها "مجموعة الـ ٢٥ في المائة"، حددت هدفاً طوعياً يتمثل في أن تشكل النساء نسبة ٢٥ في المائة من أعضاء مجالس شركات القطاع الخاص بحلول عام ٢٠١٥. ويساهم مشروع إعداد القيادات الذي تضطلع به الوزارة في توحيد فهم صناع القرار للقضايا الرئيسية التي تمس تقدم النساء في مساراتهن المهنية نحو الاضطلاع بأدوارٍ في الإدارة العليا وبالأدوار التنفيذية والعضوية في مجالس الإدارة في نيوزيلندا. ويرمي المشروع إلى تحديد ودعم المبادرات التي ستزيد عدد النساء اللواتي يقمن بأدوار قيادية. ويتيح التقرير الأخير الصادر عن الوزارة، بعنوان اغتنام الفرصة: إعداد قيادات نيوزيلندا عن طريق اجتذاب النساء الموهوبات والاحتفاظ بهن[٩]، فرصة للتأثير على أصحاب العمل للتفكير في الكيفية التي يؤثر بها الانحياز اللاشعوري وفترات الانقطاع عن العمل وترتيبات العمل المرنة على النساء في مراكز القيادة.

٥٣- وتعمل الحكومة أيضاً على زيادة نسبة تمثيل النساء في قطاع الصحة وفي القضاء وفي الحكومات المحلية: إذ تشارك وزارة شؤون المرأة بنشاطٍ في الفرص المتاحة لتعيين نساءٍ مناسبات لشغل شواغر في مجالس الإدارة من القطاع الخاص ذات الصلة بالصحة؛ وتشغل نساءٌ المناصب الثلاثة الأعلى في القضاء في نيوزيلندا (وزيرة العدل ورئيسة القضاة وأمينة المظالم)؛ وتعمل لجنة الحكم المحلي في نيوزيلندا مع حزب العمل الانتخابي على نشر وثائق لتشجيع الناس على الترشح لانتخابات الحكم المحلي في عام ٢٠١٣ وعلى التصويت فيها، مع التشجيع على قدر أكبر من التنوع الجنساني والإثني.

٣- الأشخاص ذوو الإعاقة

٥٤- لدى نيوزيلندا التزام عريق بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فالرؤية التي تروّج لها استراتيجية نيوزيلندا الخاصة بالإعاقة تتمثل في إنشاء مجتمع حاضنٍ للجميع يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة فيه بشكل كامل. وقد وُضعت استراتيجية الإعاقة في عام ٢٠٠١ بالاشتراك مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، وفي هذا تعبير عن اعتراف الحكومة بأهمية عملية تشرك هذه المجموعات في معالجة جميع المشاكل التي تهمها. وتُقر الحكومة بأنه لا يزال هناك عمل يجب القيام به لضمان الإعمال التام لحقوق الإنسان لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة ومنه ما يتعلق بالحماية والدعم الجسديين، والعيش المستقل، وتكافؤ فرصهم في الحصول على عمل مع فرص غيرهم، والحصول على الخدمات الصحية والمعلومات، والإنصاف في الأجور، والإيواء وتيسير الوصول ووقْع الإعاقة على الأسرة. وتثار هذه التحديات على الدوام أثناء مشاورات الاستعراض الدوري الشامل. ومن الأولويات الأساسية بالنسبة للحكومة الاستمرار في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الانضمام إلى البروتوكول الاختياري واستراتيجية نيوزيلندا الخاصة بالإعاقة.

٥٥- وللمساعدة في رصد وتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، خصَّصت الحكومة وقدَّمت التمويل لآلية مستقلة أُنشئت بموجب الاتفاقية من أجل تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتتألف تلك الآلية من لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا وأمانة المظالم وائتلاف الاتفاقية، وهو مجموعة من المنظمات التي تمثِّل الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ميزانية عام ٢٠١٣، حُدِّد مبلغ ٠٠٠ ٢٧٥ دولار في السنة لتمويل ائتلاف الاتفاقية. واستمر أيضاً دفع مبلغ ١,٥ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لتشجيع تصميم المساكن الدائم (أو الصالح للجميع). وتنكبّ نيوزيلندا بهمّة على بحث الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهي خطوة تحظى بدعم شديد من منظمات الإعاقة في نيوزيلندا.

التوصية ٢٨: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة

٥٦- التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالمساواة مع الغير أمر أساسي في تحقيق الرؤية المتمثلة في استراتيجية نيوزيلندا الخاصة بالإعاقة والقائمة على الإشراك والمشاركة. وإقراراً بضرورة تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة والخيارات المتاحة، اتفقت اللجنة الوزارية المعنية بقضايا الإعاقة (وهي مجموعة مشتركة بين الوزارات مكلفة بتنسيق سياسات الحكومة وممارساتها فيما يتعلق بقضايا الإعاقة) على خطة عمل تركّز على ثلاثة مجالات أساسية: (١) تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من أن يحيوا حياة جيدة يعني إتاحة عدد أكبر من الخيارات لهم وقدرة أكبر على التحكم في خدمات الدعم، بما فيه الدعم العادي والتقليدي؛ (٢) التركيز على إتاحة فرص العمل، وخصوصاً على زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحصلون على عمل مأجور، سترتد آثاره أيضاً على تحسين التمتع بالحقوق

والمشاركة على قدم المساواة مع الغير؛ (٣) التركيز على ضمان أن تتم إعادة إعمار منطقة كرايستشورتش عقب الزلزالين على نحو يشرك الأشخاص ذوي الإعاقة إقراراً بضرورة معالجة بعض الشواغل ذات الصلة بالإعاقة في عملية إعادة البناء.

٥٧- وفي سعي الحكومة إلى زيادة تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وأُسرهم، بدأت، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تنفيذ خطة الرعاية الأُسرية المموَّلة، فاستثمرت ٢٣ مليون دولار في السنة لدعم مقدمي الرعاية الأُسرية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتتيح الرعاية الأُسرية المموَّلة لآباءِ أشخاص بالغين من ذوي الإعاقة قد يصل عددهم إلى ٦٠٠ ١ شخص من ذوي الاحتياجاتِ الكبيرة أو الكبيرة جداً ولأفراد أُسرهم المقيمين معهم الحصول على أجر مقابل ما يقدّمونه من دعم لهم.

٥٨- وتُقر الحكومة بالتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة وبأن تلك التحديات كثيراً ما تتفاقم بسبب تعدُّد وتداخل أشكال التمييز، مثلاً بالنسبة للماوري أو النساء أو الأطفال من ذوي الإعاقة. وقد وضعت الحكومة برامج خصيصاً من أجل التصدي لهذه الأشكال المتداخلة من التمييز. وترسّخ وزارة الصحة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من الماوري وسكان جزر المحيط الهادئ في الحصول على الرعاية الصحية، مثلاً، من خلال خطة العمل لتقديم خدمات الدعم بسبب الإعاقة لفائدة الماوري (٢٠١٢-٢٠١٧)، وهي بعنوان (السعي إلى عالم الأنوار)، والتي تُقدّم توجهاً استراتيجياً للعمل على تلبية الاحتياجات والأولويات في مجال الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة من الماوري وأُسرهم عن طريق خدمات الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة التي تموّلها الوزارة. ومن الأولويات الأساسية تحسين نتائج الأشخاص ذوي الإعاقة من الماوري بوسائل منها توفير الخدمات الملائمة ثقافياً؛ وتوفير مزيد من الدعم للأُسر؛ وبناء شراكات مع الماوري تنطوي على إشراك ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة من الماوري داخل المجتمعات المحلية التي يختارونها؛ وتوفير خدمات تستجيب لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من الماوري عن طريق تيسير حصولهم على المعلومات والموارد والخدمات. وتعكف الوزارة أيضاً في الوقت الحاضر على تحديث خطة العمل الوطنية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة جزر المحيط الهادئ (المسماة "العمل من أجل الحياة") لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في جزر المحيط الهادئ وأُسرهم. ومن أهم الشواغل تحسين الخيارات المتاحة لتوفير الدعم للأُسر في منطقة المحيط الهادئ نظراً إلى أن الدعم المتعلق بالإعاقة الذي يتلقاه معظم الأشخاص ذوي الإعاقة في تلك المنطقة يكون في إطار المجتمع المحلي وكثيراً ما يكون ضمن الأُسر.

٥٩- ويركّز برنامج عمل الوزارة المتعلق بصحة الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية على معالجة مشكلة نقص المعلومات وقلة الفهم فيما يتعلق بصحة هذه الفئة من الأشخاص ذوي الإعاقة. وتُقر الحكومة بأن الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية يحققون نتائج أقل ممّن لا يعانون من إعاقة ذهنية وبأن هناك أوجه تفاوت مستمرة تعاني منها هذه الفئة من الناس[١٠]. وقد

أكملت الحكومة استعراض مؤلفاتٍ ودراسات حالة تتناول سبل تحسين صحة الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، ستُنشر في أواخر عام ٢٠١٣. وستتواصل الوزارة مع هذا القطاع من الناس لمعرفة كيفية جعل الرعاية الصحية متاحة أكثر ولاستكشاف الخيارات الممكنة لتحسين الرعاية الصحية. وسيتم الإقرار بالعمل على تحسين صحة الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في التحديث المقرر إجراؤه لخطة عمل الحكومة بشأن الإعاقة في أواخر عام ٢٠١٣.

٦٠- ومن السمات الأساسية للمجتمع الحاضن للجميع ضرورة التصدي للمواقف السلبية أو المتحاملة فيما يتعلق بالإعاقة. ولهذا السبب، وسّعت الحكومة في عام ٢٠١٣ وزادت من قيمة الميزانية المُخصصة لحملة "فكّر بشكل مختلف"[(١١)] التي ترمي إلى تحسين المواقف وأوجه السلوك تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، لكي تبلغ ستة ملايين دولار على مدى سنتين.

التوصية ٤٦: الموارد المُخصصة للأطفال ذوي الإعاقة

٦١- تنكبّ وزارة التعليم على تنفيذ رؤية الحكومة للتعليم المتخصص، والتي تحمل عنوان *النجاح للجميع - لكل مدرسة ولكل طفل*. وقد حدّدت الحكومة هدفاً يتمثل في أن تثبت ١٠٠ في المائة من المدارس أنها تتبع ممارسات حاضنة للجميع بحلول عام ٢٠١٤ وأن لديها برنامجاً من الأنشطة لتحقيق هذا الهدف. وترمي تلك الأنشطة إلى ترسيخ مساءلة المدرسة والحد من البيروقراطية وتحسين الدعم الذي يتلقاه الطلاب كمّاً ونوعاً، الأمر الذي سيجعل المدارس والطلاب والآباء/مقدمي الرعاية والعائلات (whānau) والمجتمعات المحلية يتمتعون بالثقة.

٦٢- وتتعاون الوزارة مع المدارس على بناء قدرات المدرّسين وهي تؤيد المدارس في أن تفحص بذاتها مدى احتضانها للجميع. وتعمل الوزارة أيضاً مع ممثل قطاع التعليم وقطاع الإعاقة على تطوير الموارد والمواد لمساعدة مقدمي خدمات التعلُّم والتطوير المهني في تقديم المساعدة لمدرّسي الصفوف. وفي عام ٢٠٠٩، خصصت الحكومة ٥١ مليون دولار لزيادة دعم الأطفال والشباب ذوي الاحتياجات الكبيرة أو الكبيرة جداً. وتقدم مصلحة التدخل المبكر الدعم المتخصص للأطفال الذين يعانون من تأخُّر في النمو أو التعلم أو من صعوبة في السلوك أو التواصل تؤثر بشكل كبير على قدرتهم على المشاركة والتعلم.

٦٣- وإذ تقر وزارة الصحة بحاجة أسر الأطفال ذوي الإعاقة أيضاً إلى مزيد من الدعم، فإنها زادت من حجم تغطية الخدمات المقدمة للأطفال. فمكّنت من الوصول على صعيد البلد ككل إلى طائفة من الخدمات التي تلبي احتياجات كل فرد على صعيد المجتمع المحلي وفي المنازل، في شراكة مع الأسر، من أجل تحسين نتائج الأطفال والشباب ذوي الإعاقة ونوعية حياتهم. والهدف من هذه الخدمات الحفاظ على وحدة الأسرة أو على البيئة الأسرية والحفاظ على الروابط الأسرية والشبكات الاجتماعية.

٤- الميل الجنسي والهوية الجنسانية

٦٤- اتخذت نيوزيلندا عدة خطوات مؤخراً من أجل تحسين تمتع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً والمترددين في ميلهم الجنسي بحقوقهم. ففي أيار/مايو ٢٠١٣، اعتمد برلمان نيوزيلندا قانون المساواة في الزواج: القانون المعدِّل لقانون الزواج (تعريف الزواج) لعام ٢٠١٣، الذي يبيّن أن الزواج يُعقد بين شخصين بصرف النظر عن نوع جنسيهما أو ميليهما الجنسيين أو هويتيهما الجنسانيتين. ونتيجة لذلك، سيحق للأزواج من نفس نوع الجنس، بموجب قانون التبني لعام ١٩٥٥، تقديم طلب مشترك لتبني طفل. ومنذ عام ٢٠٠٩، اتخذت الحكومة خطوات أيضاً من أجل تحسين تمتع المتحولين جنسياً بحقوقهم. فقانون تعديل تعريف الزواج، مثلاً، يمكّن الأشخاص من الاستمرار في العلاقة الزوجية بصرف النظر عن تغيير هويتهم الجنسانية القانونية.

٦٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، استحدثت نيوزيلندا أيضاً خيارات بالنسبة لجوازات السفر فيما يتعلق بالمتحولين جنسياً بغية إزالة العوائق غير الضرورية التي تعترض طالبي جوازات السفر الذين يرغبون في تسجيل تغيير هويتهم الجنسانية. فيجوز في الوقت الحاضر إصدار جواز سفر يشير إلى نوع الجنس الذي يفضله صاحب الجواز، بما في ذلك إدراج علامة "X" (غير محدد/غير معين)، دون الحاجة إلى تعديل هذه المعلومات في سجل ميلاد صاحب الطلب أو في قيد جنسيته. وتم كذلك، منذ عام ٢٠٠٩، تحديث السياسات لكي يتسنى لبعض المتحولين جنسياً المولودين في الخارج التماس إعلان من محكمة شؤون الأسرة تعترف فيه بنوع الجنس الذي يفضلونه وكذلك قرار محكمة شؤون الأسرة لعام ٢٠٠٨ الذي يؤكد أن المحاكم ستتناول "كل حالة على حدة" في تطبيق الحد الأدنى المحدد قانوناً وأنه لن يكون على أصحاب الطلبات الخضوع بالضرورة لعملية جراحية لتغيير الجنس بالكامل.

٦٦- وتلقت لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا شكاوى من أشخاص متحولين جنسياً عن تعرضهم للتمييز على أساس الإعاقة ولأسباب تتعلق بنوع الجنس. وتتيح آلية الشكاوى داخل اللجنة سبيلاً للتصدي لمثل ذلك التمييز. وقد غيّرت وزارة الصحة مبادئها التوجيهية المتعلقة بتوفر جراحة تغيير نوع الجنس في عام ٢٠١١[١٢] ولكن لا يزال هناك ما يجب فعله لضمان حصول الأشخاص المتحولين جنسياً على الخدمات الصحية وعلى النتائج الصحية بشكل منصف. وترى اللجنة أن تعديل أسباب التمييز في قانون حقوق الإنسان بحيث يتضمن تحديداً الهوية الجنسانية سيساعد على توضيح بعض المسائل. وترى الحكومة أن التمييز على أساس الهوية الجنسانية أمر يحظره بالفعل قانون حقوق الإنسان بوصفه تمييزاً على أساس نوع الجنس.

٥- العنصرية

التوصية ٣٥: خطوات للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

٦٧- نيوزيلندا ملتزمة بمواصلة العمل على التصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. فمن غير القانوني أن يقوم أي أحد في نيوزيلندا بنشر أو توزيع أو استخدام كلمات على الملأ تحرّض على العداء تجاه أي فئة من الأشخاص الموجودين في نيوزيلندا أو الذين قد يأتون إليها على أساس اللون أو العرق أو الأصل الإثني أو الأصل القومي، أو تعرِّضهم للاحتقار بسبب ذلك.

٦٨- وتشارك نيوزيلندا في الجهود العالمية لجسر الهوة بين الثقافات وتشجيع التعاون والتفاهم بين الثقافات، من قبيل تحالف الحضارات في إطار الأمم المتحدة وبرامج إقليمية من قبيل الحوار بين الأديان في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. ومحلياً، يركّز مكتب الشؤون الإثنية على هذه المبادرات بوصفها خطوة مبادِرة إلى الحفاظ على التماسك الاجتماعي في نيوزيلندا. فبرنامج بناء الجسور، على سبيل المثال، ينشئ روابط بين الطائفة المسلمة وغيرها من الطوائف تصدياً للخوف من الإسلام وتشجيعاً لمشاركة المسلمين في جميع نواحي الحياة في مجتمع نيوزيلندا.

التوصية ٣٦: التصدي للعنصرية وكره الأجانب في المناهج الدراسية

٦٩- في عام ٢٠٠٧، تمت مراجعة المنهج الدراسي وصارت معاهدة وايتانغي والتنوع الثقافي واحتضان الجميع ثلاثة من المبادئ الثمانية التي يجب أن يقوم عليها صنع القرار في جميع المدارس. فيُتوقَّع من تلك المناهج أن تستكشف التعصب وكره الأجانب والعنصرية وتتصدى لها عن طريق هذه المبادئ وغيرها من العناصر المكونة للمناهج الدراسية في شتى المجالات ومنها في مجال تعليم العلوم الاجتماعية. وقد أبان الرصد المتواصل لتطبيق المناهج الدراسية في المدارس أن بعض المدارس تحتاج أكثر من مدارس أخرى إلى دعمٍ في فهم أشكال التعقيد التي تشوب التنوع الثقافي والاستجابة لها وفي إدراج ممارسات احتضان الجميع. وتواصل الحكومة توفير الدعم المحدد الهدف في هذه المجالات.

٧٠- وإذ تقر وزارة التعليم بأن استئساد التلاميذ في المدارس على بعضهم البعض يرتبط أحياناً بكره الأجانب والعنصرية وقد يضر بصحة الطلاب ورفاههم وتعلمهم، فإنها شكلت في عام ٢٠١٣ فريقاً متعدد القطاعات لمنع حدوث الاستئساد من أجل تحسين الدعم المقدم للمدارس في التصدي له. ويتألف الفريق من ممثلين عن عدد من الوكالات والمنظمات القطاعية المعنية، بما فيها لجنة حقوق الإنسان. ويجري وضع دليل يبيّن حقوق الطلاب لمساعدة المدارس على منع الاستئساد عن طريق إنشاء بيئة آمنة للتعلم الإيجابي وللرد بفعالية في حال وقوع حوادث الاستئساد.

التوصية ٣٧: حماية المهاجرين والأقليات

٧١- تقرُّ الحكومة بأن العمال المهاجرين يواجهون مخاطر الاستغلال إلا أنها واثقةٌ من أن القوانين القائمة تستجيب لاحتياجاتهم الخاصة. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٣، أعلن وزير الهجرة في نيوزيلندا عن مزيد من التدابير لمكافحة استغلال العمال الأجانب وأكّد أنه لن يتم التسامح مع أي سلوك استغلالي وغير قانوني في نيوزيلندا. وستجعل التغييرات المقترحة أصحاب العمل الاستغلاليين يواجهون السجن أو دفع غرامات وفي بعض الحالات إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية. وقد أُجريت تغييرات أيضاً على ممارسات إجراءات الهجرة، على نحو يحفظ مركز الهجرة لضحايا الاستغلال الذين يتقدمون بشكاوى.

٧٢- وتستند استراتيجيات الحكومة لتوطين المهاجرين واللاجئين الجدد على مبدأ أن نتائج التوطين هي ثمرة التزام من الجانبين يفي به القادمون الجدد والمجتمع المضيف. وقُدِّمت مواردُ خاصةٌ بالتوطين لمهاجرين جدد من أجل زيادة فهم كيف تسير الأمور في أماكن العمل في نيوزيلندا وكيف يختلف النيوزيلنديون في طريقة عملهم عن غيرهم ولإعلام أولئك المهاجرين بحقوقهم ومسؤولياتهم كمستخدمين. وقُدِّمت أيضاً مواردُ للمرافقين موجّهة لأصحاب العمل في نيوزيلندا الذين يوظفون مهاجرين من أجل تعزيز فهم ودعم أفضل لتوطين المهاجرين في مكان العمل وفي المجتمع المحلي.

باء- حق الشخص في الحياة والحرية والأمن على شخصه

١- العنف الأسري

٧٣- يضرّ العنف داخل الأسرة بشكل غير مقبول بحياة آلاف الأشخاص في نيوزيلندا. وتؤكِّد أبحاث أُجريت على التجربة في نيوزيلندا أن الرجال مسؤولون عن ثلثي وفيات الأطفال حتى سن الرابعة عشرة. وأغلب ضحايا أقسى حالات العنف الأسري المميتة هم من النساء والأطفال. وتشكِّل النساء ذوات الإعاقة فئةً معرّضة للعنف الأسري بوجه خاص. ويضرّ العنف الأسري بالأسر من جميع الثقافات والطبقات والخلفيات والظروف الاجتماعية والاقتصادية إلاّ أن أعداد الماوري أكثر بكثير من أعداد غيرهم سواء في صفوف الضحايا أو في صفوف مرتكبي العنف داخل الأسرة. كما أن العنف الذي تتعرض له المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي والمتحولون جنسياً والمترددون في ميلهم الجنسي لا يزال يشكل تحدياً. والحدُّ من العنف داخل الأسرة ومن وقعه على النساء والأطفال من الأولويات الأساسية بالنسبة للحكومة.

التوصيات ٥٢ و٥٤ و٥٥: زيادة الجهود المبذولة لمكافحة العنف على المرأة

٧٤- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، شكّلت الحكومة مجدداً الفريق الوزاري المعني بالعنف الأسري من أجل الإشراف على نهج حكومي شامل للتصدِّي للعنف داخل الأسرة. وأيَّد الفريق الوزاري فرقة العمل المعنية ببرنامج العمل الخاص بمكافحة العنف

داخل الأسرة ٢٠١٢/٢٠١٣، التي تقرُّ بأن التصدِّي للعنف الأسري من السمات البارزة في برنامج أولويات الحكومة الحالي وكذلك في العديد من البرامج الجاري تنفيذها. وتشمل آخر الاستراتيجيات الموضوعة على مجالات عمل جديدة تحظى بالأولوية مع الاهتمام الشديد بتوفير أدلة يُسترشد بها في الاستثمار الفعّال في التدخُّلات من أجل كبح العنف الأسري.

٧٥- وقد أدَّت حملة التصدِّي للعنف الأسري[١٣] دوراً أساسياً في تعبئة المجتمعات المحلية لكي تنخرط في منع وقوع العنف الأسري. وتشتمل الحملة على إعلانات تلفزيونية وعلى توفير الدعم للمشاريع التي تقودها المجتمعات المحلية من أجل منع العنف الأسري، والعمل على الدعوة إلى نبذ العنف عبر وسائط الإعلام، وتطوير موارد مكتوبة، وإنشاء خط للاستعلامات وتقديم المعلومات والمشورة عبر مواقع إلكترونية ووسائط التواصل الاجتماعي. وتعمل فرقة العمل المكلفة بالحملة مع المجتمعات المحلية على تغيير المواقف والسلوك تجاه العنف داخل الأسر عن طريق أدوار الريادة وتغيير المواقف والسلوك والحرص على السلامة والمساءلة وتقديم خدمات الدعم الفعّالة. وتبيّن الأبحاث أن واحداً من كل ثلاثة أشخاص يفيد بأنه قام بشكل من أشكال العمل لمنع حدوث العنف الأسري نتيجة لتلك الحملة. وتفوق الأرقام المسجلة بالنسبة للماوري (٤٤ في المائة) وسكان جزر المحيط الهادئ (٥٥ في المائة) أرقام غيرهم.

٧٦- ولتصحيح تجاوز أعداد الماوري أعداد غيرهم في هذا المجال، تبحث الحكومة أيضاً سُبل الاستفادة من قيم وتقاليد الماوري. فعلى سبيل المثال، يقرّ برنامج *E Tu Whanau* (العمل من أجل العائلة) الهادف إلى التصدِّي للعنف المترلي (٢٠١٣-٢٠١٨) بقوة وفعالية تقاليد الماوري الشفهية ويستعين بها في مكافحة العنف داخل عائلات الماوري (واناوو). وتشدِّد هذه المبادرة على مفهوم العمل المجتمعي ذي الصلة الثقافية من أجل تغيير المواقف وأشكال السلوك. وستوسع الزيادة في التمويل على مدى السنوات الأربع المقبلة نطاق الخدمات لكي تركِّز على جزر المحيط الهادئ وعلى المجتمعات المحلية للمهاجرين واللاجئين وهي مجتمعات معرّضة للعنف الأسري بدورها وتحتاج إلى دعم ومساعدة لهما بعد ثقافي.

٧٧- ويرمي قانون العنف المترلي في نيوزيلندا لعام ١٩٩٥ إلى الحدِّ من العنف المترلي، ومنع وقوعه عن طريق الإقرار بأنه لا يمكن قبول أي شكل من أشكال العنف المترلي بما في ذلك العنف الجسدي والجنسي والنفسي، وضمانِ الحماية القانونية الفعالة لضحاياه. وينصّ القانون على إجراء رفع دعوى مدنية من أجل إصدار أوامر حماية لفائدة الضحايا وأطفالهم. ويُلزَم مرتكبو العنف الواردة أسماؤهم في أوامر الحماية بعدم ارتكاب مزيد من العنف وبحضور برامج "وقف العنف" التي تحظى بالموافقة. ويعدّل مشروع قانون إصلاح إجراءات التقاضي في محاكم شؤون الأسرة، الذي أقرّه البرلمان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قانون العنف المترلي من أجل حماية الضحايا وتحسين برامج "وقف العنف".

٧٨- وقد زادت التغييرات التي أُدخلت على التشريعات من نطاق الحماية الفورية الممنوحة لضحايا الإيذاء المترلي. فبإمكان شرطة نيوزيلندا في الوقت الحاضر إصدار أوامر حماية السلامة الخاصة بالشرطة، التي يُرحَّل بموجبها من يُدعى أنه يرتكب العنف من مترل الأسرة لمدة قد تبلغ خمسة أيام. وترى الشرطة أن هذه الأوامر قد أثبتت فعاليتها؛ ويجري إعداد دراسة تقييمية ستُنشَر عند الانتهاء منها. ويمكن للمحاكم الجنائية أيضاً أن تصدر أوامر حماية عند الحكم بمعاقبة مرتكبي العنف المترلي. ويوسع هذا الأمر نطاق الحماية التي يوفرها قانون العنف المترلي لعام ١٩٩٥ لكي يشمل الأشخاص الذين ربّما ظنوا أنه لا يمكنهم استصدار أمر حماية برفع دعوى مدنية.

٧٩- وفي شباط/فبراير ٢٠١٣ رسخَّت الحكومة المسؤولية الوزارية عن مسألة العنف الجنسي داخل إحدى أكبر الوزارات مبرهنةً بذلك على التزامها بتحسين الخدمات فيما يتعلق بالعنف الجنسي. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، أطلقت شرطة نيوزيلندا ومنظمة *أو أوهاكي أهيني* (دعوة للعناية بنسائنا) - وهي شبكة وطنية من الخبراء للتعاون على إنهاء العنف المترلي وغيره من أشكال الاغتصاب أطلقت منشوراً إعلامياً لفائدة ضحايا الاعتداء الجنسي يبيّن بإيجاز حقوق الضحايا أثناء التحقيق ويشرح بالتفصيل عملية التحقيق.

٨٠- ومع أنه يُعتقد أن الزواج القسري قبل بلوغ السن القانونية وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من المشاكل التي أخذت تبرز شيئاً فشيئاً في نيوزيلندا، فإن هناك نقصاً في البيانات التي تمكّن من معرفة حجم هذه المشاكل، لأنه نادراً ما تتقدم الضحايا للكشف عن أنفسهن وذلك لأسباب ثقافية ولأسباب تتعلق بسلامتهن. وقد وقعت الوكالات الحكومية الست على اتفاق مشترك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ يبيّن بإيجاز الأدوار والمسؤوليات ويلتزم بردّ جماعي لصالح ضحايا الزواج القسري.

التوصية ٥٣: قياس أدق لنطاق انتشار العنف المترلي

٨١- تعمل شرطة نيوزيلندا مع وحدة إحصائيات نيوزيلندا على تطوير مجموعة جديدة من الإحصائيات الرسمية تتعلق بضحايا الجريمة وتتناول العلاقة بين الضحية والجاني. وسيعزّز هذا الأمر فهماً أفضل لطبيعة العنف المترلي ونطاقه في نيوزيلندا. وقد استخدمت الشرطة أيضاً أداة أونتاريو لتقييم احتمال التعرض للاعتداء المترلي في تموز/يوليه ٢٠١٢، وهي أداة إكتوارية تتنبأ باحتمال ارتكاب العشير لمزيد من العنف. وقد أسفر التقييم المبكر لهذه الأداة في نيوزيلندا عن نتائج واعدة ويؤكد أن النهج الجديد المتبَّع في تقييم التعرض للعنف الأسري أفضل من النظام السابق.

٢- الطفل (التوصيتان ٥٠ و٥١: منع إيذاء الطفل)

٨٢- يتعرض عدد كبير من الأطفال في نيوزيلندا للإيذاء أو الإهمال ويكون ذلك بالنسبة للكثير منهم على يد آبائهم أو مَن يرعاهم أو على يد بالغين على صلة بآبائهم أو بمَن يرعاهم. فعلى مدى الإثنَي عشر شهراً الذين سبقوا ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، تسلمت

مصلحة الطفل والشباب والأسرة (وهي مصلحة تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية) ٨٠٠ ١٥٢ إخطار للرعاية والحماية [١٤]. وتم الاستنتاج المبني على أدلة بأنه حدثت ٥٢٥ ٢١ حالة إيذاء[١٥]. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد كبير من الأطفال الذين يعيشون ظروفاً تعرّضهم لسوء المعاملة مع أنهم قد لا يكونون ضحية إيذاء أو إهمال مثبت بأدلة. ومن الأولويات الأساسية بالنسبة للحكومة تحسين الحماية المقدمة للأطفال من الإيذاء والإهمال.

٨٣- وفي ٢٠١٢، أطلقت وزارة التنمية الاجتماعية الكتاب الأبيض المتعلق بالأطفال الضعفاء وخطة العمل المتعلقة بالطفل، الذي يركز على الأطفال المعرضين بشكل كبير للإيذاء والإهمال وعلى أولئك الذين تعرضوا بالفعل للإيذاء أو الإهمال، مع الإقرار بأهمية توفير خدمات محددة الهدف لجميع الأطفال من أجل تعزيز رفاه الطفل والتدخل في وقت مبكر. ويتضمن الكتاب الأبيض إصلاحات وتغييرات واسعة النطاق في قطاعات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية، من جملتها إطلاق مبادرةٍ للتوعية العامة بالعلامات التي تُنذر بتعرض طفل للإيذاء وبالجهات التي يمكن التماس المساعدة منها؛ وإنشاء هيئة جديدة مشتركة بين الوكالات من أجل الاستجابة للأطفال المعرضين للإيذاء؛ وإنشاء مجلس للأطفال المستضعفين يتألف من مديرين تنفيذيين في قطاع الشؤون الاجتماعية يُكلَّف بإجراء إصلاحات؛ ووضع استراتيجية جديدة لصالح الأطفال واليافعين في مؤسسات الرعاية من أجل تحسين النتائج على المدى الطويل بالنسبة للأطفال المودعين في رعاية الدولة؛ ووضع خطة عمل شاملة خاصة بفرقة العمل المعنية بالطفولة؛ وتطبيق نسق منهجي لتقفي أثر البالغين الذين يشكلون خطراً كبيراً وللإبلاغ عنهم.

٨٤- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، استحدثت الحكومة مشروع القانون المتعلق بالأطفال المستضعفين الذي ينفِّذ مقترحات وردت في الكتاب الأبيض. وترمي أحكام مشروع القانون إلى تحسين الحماية المقدمة للأطفال من الإيذاء والإهمال عن طريق العمل المنسق والتعاوني بوسائل منها إلزام كبار المسؤولين في الحكومة على التعاون من أجل إحراز تقدم وتقديم تقارير بشأنه في مجال تنفيذ الخطة المتعلقة بالأطفال المستضعفين، وإلزام مصالح الدولة الرئيسية ومجالس الصحة الإقليمية ومجالس المدارس ومقدّمي الخدمات التعاقدية أو المموَّلة بوضع سياسات لحماية الطفل؛ وتنفيذ الضوابط الجديدة للتأكد من معايير السلامة بالنسبة لموظفي الحكومة وللقوة العامة في هيئات معنية بالأطفال تموِّلها الحكومة وتقييد استخدام الأشخاص الذين سبق أن ارتكبوا جرائم إقصائية؛ والسماح بإصدار أوامر مدنية جديدة في حق كل مَن يشكل خطراً كبيراً بالنسبة لإيذاء الأطفال أو إهمالهم في المستقبل، ومنعهم من الاتصال بفئات معينة من الأطفال أو بأطفال بعينهم؛ ووضع عبء الإثبات على عاتق أحد أبوي طفلٍ آخر للبرهنة على أن الطفل في أمان معه في الحالات التي يكون فيها ذلك الأب أو تلك الأم قد حُرم بصفة دائمة من رعاية طفل آخر بسبب إيذاء أو إهمال أو في الحالات التي يكون فيها الأب أو الأم قد أُدين بارتكاب جريمة قتل عمد أو جريمة قتل أو قتل طفل في حق طفل كان في رعايته. وتلتزم جميع الوكالات بالعمل معاً من أجل تنفيذ هذه التغييرات.

٨٥- ومع أن خطط العمل الخاصة بالطفل تركز أساساً على معرفة مدى إمكانية تعرض طفل لسوء المعاملة والتصدي له، فإن عملها يقع في سياق استراتيجيات حكومية أوسع ترمي إلى معالجة العوامل التي تُعرّض الأطفال للخطر في المقام الأول. ويبيّن الكتاب الأبيض ما تقوم به الحكومة من أجل تهيئة عوامل الحماية والمرونة ومن أجل التصدي لتلك العوامل التي تعرّض الأطفال للخطر، معاً في آن واحد. ومن الأمور المحورية في هذا النهج زيادة الدعم المقدم للآباء وتقوية وتوسيع نطاق الخدمات الحكومية المتاحة للجميع بحيث تكون متيسِّرة لجميع الأطفال ومعالجة المشاكل الاجتماعية الأوسع نطاقاً كالفقر والسكن غير اللائق والأذى المرتبط بتعاطي المواد الكحولية ومشاكل الصحة العقلية.

جيم- إقامة العدل وسيادة القانون

٨٦- أنشأت نيوزيلندا شرطة وسلطات قضائية قوية ومستقلة. فحقوق جميع النيوزيلنديين مصونة في نظام ديمقراطي مفعم بالحياة يتيح التعبير عن وجهات نظر متنوعة وتمثيلها. وعلى مدى السنوات السبع الماضية، احتلت نيوزيلندا الصدارة في مؤشرات تصورات الفساد في التقرير الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية (إما تحتل المرتبة الأولى لوحدها أو تقتسمها مع غيرها) بوصفها أقل البلدان فساداً في العالم. وتلتزم الحكومة بالحفاظ على سيادة القانون وبتعزيز فرص جميع النيوزيلنديين في الوصول إلى العدالة.

١- المساعدة القانونية

٨٧- من العناصر الأساسية في الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تيسير الوصول إلى العدالة في نيوزيلندا توفير المساعدة القانونية. فالغرض الأعم من قانون الخدمات القانونية الصادر في عام ٢٠١١ هو تعزيز سبل الوصول إلى العدالة عن طريق إنشاء نظام يوفر خدمات قانونية للأشخاص ذوي الإمكانات غير الكافية. وقد عُدل قانون الخدمات القانونية في عام ٢٠١٣ لكي تُعطى الأولوية لتمويل المساعدة القضائية لفائدة من يحتاجها. واستُحدثت في عام ٢٠١١ معايير الممارسة المتعلقة بمقدمي المساعدة القانونية من أجل تحسين نوعية خدمات محاميي المساعدة القانونية بما في ذلك الإبلاغ عن عوائق اللغة والإكراهات المرتبطة بالوقت. ومن جملة المعايير تحسين قدرة الموكِّل على التواصل وضمان توفر الوقت الكافي قبل تولي القضايا؛ والإقرار بالمشاكل الناجمة عن تداخل الثقافات.

٢- الخدمات الإصلاحية

التوصية ٤٧: معاملة السجناء في السجون الخاصة

٨٨- يقتضي قانون الإصلاح الصادر في عام ٢٠٠٤ أن تُقضى عقوبات جميع السجناء بشكل آمن ومأمون وإنساني وفعال. وبموجب ذلك القانون، يجب على السجون الخاضعة لإدارة خاصة الامتثال لنفس القوانين الداخلية والمعايير الدولية المتعلقة برفاه السجناء وإدارة شؤونهم التي تسري على السجون الخاضعة لإدارة السلطات العامة. وكالسجون العامة، يجب على السجون الخاصة أن تقدم تقارير منتظمة إلى رئيس إدارة السجون تتضمن تفاصيل عن شكاوى السجناء وحوادث العنف أو إيذاء الذات التي يكون سجناء أطرافاً فيها، وعن الإجراءات التأديبية، وحالات الفرار أو محاولات الفرار، ووفيات السجناء.

٨٩- وتتم مراقبة السجون الخاضعة لإدارة خاصة من قبل مراقبين يعيّنهم مدير مصلحة السجون ويمكن أن تتعرض أيضاً لتحقيقات محددة يقوم بها خبراء من داخل الإدارة إذا ما أُثيرت مشاكل بشأن إدارة المتعاقِد للسجن أو فيما يتعلق بالسجناء أثناء فترة احتجازهم. ويخضع مدير مصلحة السجون للمساءلة الدائمة عن رفاه السجناء الذين يودعون في سجن يخضع للإدارة الخاصة أو في سجن يخضع لإدارة السجون.

التوصية ٤٩: مرافق منفصلة لاحتجاز الأحداث

٩٠- لدى نيوزيلندا وحدات منفصلة لإيواء عدد صغير من السجناء اليافعين الذكور دون سن الثامنة عشرة (٢,٦ في المائة من جميع السجناء). ولا توجد وحدة منفصلة للسجينات دون سن الثامنة عشرة لأن عددهن لا يتعدى ٥ سجينات في أي وقت في جميع أنحاء نيوزيلندا، ومع ذلك يمكن احتجازهن بمعزل عن أغلبية السجينات عند الاقتضاء. وتدار شؤون السجناء اليافعين على نحو يراعي احتياجاتهم في إعادة التأهيل.

٩١- وقد أجرت سلطة مراقبة سلوك الشرطة، وهي سلطة مستقلة، استعراضاً مواضيعياً مشتركاً لحال اليافعين قيد الاحتجاز لدى الشرطة، في عام ٢٠١٠، كجزء من ولاية كُلفت بها بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وقد بيّن الاستعراض وجود عدداً من التحديات وقدّم توصيات منها مواصلة العمل مع السلطة المستقلة المكلفة بمراقبة سلوك الشرطة من أجل تحسين ظروف الاحتجاز ومعاملة اليافعين أثناء التحفظ عليهم. وتطوِّر هيئة الشرطة والهيئة المعنية بالطفل والشباب والأسرة بروتوكولات تتعلق بتبادل المعلومات مع اهتمام خاص بالتحفظ على اليافعين لدى الشرطة؛ ومراعاة احتياجات اليافعين عند بناء مخافر شرطة جديدة أو تغيير المخافر الموجودة؛ واستعراض أساليب معاملة اليافعين أثناء التحفظ عليهم من أجل ضمان تحديث النهج المتبع في ذلك على الدوام وإجراء التحليل والتقييم المستمرّين؛ ووضع مبادئ توجيهية وطنية بشأن تحديد واستخدام الخيارات المتاحة محلياً لنقل اليافعين من محلات الإقامة إلى أماكن التوقيف وإلى المحاكم.

دال- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

١- الاتجار بالأشخاص (التوصية ٥٦)

٩٢- في عام ٢٠٠٩، اعتمدت نيوزيلندا خطة عمل لمنع الاتجار بالأشخاص تشارك فيها جميع الإدارات الحكومية. وتشتمل الخطة على تدابير عملية لتحسين جمع المعلومات ولتبادل المعلومات مع الشركاء الدوليين وللانخراط في المحافل الدولية. وتعمل الوكالات الحكومية بالتعاون مع القطاع غير الحكومي من أجل تحسين وسائل تحديد هويات الضحايا عن طريق التوعية بالاستغلال والاتجار في صفوف العاملين في الجبهة الأمامية في المنظمات غير الحكومية وفي صفوف عامة الجمهور. وقد تَواصل التدريب في مجال الاتجار بقيادة الحكومة خلال عام ٢٠١٣. وسيُستكمل بتنظيم مؤتمر عن الاتجار في حزيران/يونيه ٢٠١٤ مشترك بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية وبتنظيم حملة توعية عامة في أواخر عام ٢٠١٣.

٩٣- وقد وافقت الحكومة مؤخراً على إجراء تغييرات على الإطار الخاص بالاتجار في نيوزيلندا عن طريق ضمان أن تشتمل القوانين على تعريف واضح للعناصر التي تشكّل جريمة الاتجار؛ وضمان اشتمال جريمة الاتجار على عناصر العمل والوسائل والغرض الاستغلالي؛ وإزالة العنصر العابر للحدود في الجريمة. ومن المقرر إدراج هذه التعديلات في مشروع قانون الجريمة المنظمة ومكافحة الفساد الذي سيُطرح على البرلمان في أواخر عام ٢٠١٣. وستؤدي نيوزيلندا أيضاً دوراً رائداً في عملية بالي المتعلقة بتهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص والجريمة عبر الوطنية ذات الصلة من أجل تشجيع التعاون في المنطقة. وقد عيّنت الحكومة شخصاً للعمل من داخل مكتب الدعم الإقليمي لعملية بالي في بانكوك وستواصل جمع المعلومات وتبادلها كلما توفَّرت. ولم تُسجَّل أي جريمة اتجار بالأشخاص عن طريق الإكراه أو التدليس على مدى السنوات الأربع الماضية وسُجلت جريمة تهريب مهاجرين واحدة في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢.

٢- اللاجئون وملتمسو اللجوء

٩٤- نيوزيلندا واحدة من عدد محدود من البلدان التي تقبل إعادة توطين حصة سنوية من اللاجئين (٧٥٠ لاجئ أي حوالي ١٠ في المائة) الذين ترسلهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وتقدّر نيوزيلندا العمل الذي تقوم به المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وستواصل العمل معها على إعادة توطين اللاجئين عن طريق برنامج حصة اللاجئين.

٩٥- وفي عام ٢٠١٢، وافقت الحكومة على استراتيجية إعادة توطين اللاجئين في نيوزيلندا، التي تمثل نهجاً تشارك فيه جميع الوكالات الحكومية بهدف تحقيق نتائج أفضل في إعادة توطين اللاجئين حتى يتمكن اللاجئون من تحقيق الاكتفاء الذاتي والاندماج الاجتماعي والاستقلالية بصورة أسرع. ويجري تنفيذ الاستراتيجية تدريجياً في حدود ما يتوفر من تمويل،

وهي تسري في المقام الأول على لاجئي الحصة الذين يصلون إلى نيوزيلندا بعد ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وسيكون ثمة تركيز أكبر في إطار الاستراتيجية على الخدمات المتعلقة بالعمل كجزء من جدول أعمال حكومي أوسع لإدخال الناس مجال العمل وإخراجهم من لوائح استحقاقات الرفاه. وسيُعاد بناء مركز إعادة توطين اللاجئين منغيري، الذي يؤدي دوراً حيوياً في مساعدة اللاجئين القادمين في إطار الحصة السنوية على التأقلم مع حياتهم الجديدة في نيوزيلندا، على مراحل، حتى يتسنى له الاستمرار في استقبال اللاجئين في إطار الحصة السنوية ضمن برنامج حصة اللاجئين في نيوزيلندا.

٩٦- وقد أدخلت الحكومة في الآونة الأخيرة تغييرات على تشريعات الهجرة إلى نيوزيلندا عن طريق قانون تعديل قانون الهجرة. ويرمي القانون وما يتصل به من تدابير سياساتية إلى ضمان قدرة نيوزيلندا على تدبير وصول أعداد هائلة من المهاجرين غير النظاميين الذين يمكن أن يكونوا غير قانونيين تدبيراً فعالاً وكفؤاً، وإلى ضمان أن تكون نيوزيلندا مقصداً أقل اجتذاباً لمهرّبي الأشخاص.

هاء- حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب (التوصيتان ٦٢ و٦٣)

٩٧- للضمانات الإجرائية في قانون مكافحة الإرهاب أهمية حيوية ويجب تطبيقها بما يتفق مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وترى الحكومة أن قانون قمع الإرهاب الصادر في عام ٢٠٠٢ يتضمّن طائفة من الضمانات الإجرائية الهادفة إلى كفالة حماية حقوق الإنسان والوفاء بالالتزامات الدولية على النحو المناسب. ولا توجد في الوقت الحالي أي اقتراحات لتعديل وسائل الحماية هذه أو للحد منها.

٩٨- وقد استعرضت نيوزيلندا وأصلحت التشريعات التي تنظم جمع المعلومات الاستخباراتية الخارجية وعن طريق وسائل الاتصال، إقراراً منها بالتغيرات التكنولوجية التي طرأت واستجابةً لتحقيق انتقد طريقة عمل الضمانات القانونية التي كانت موجودة في السابق واستجابةً أيضاً لاستنتاجات قضائية أثبتت حصول جمع للمعلومات الاستخباراتية بشكل غير قانوني. وتشتمل الإصلاحات على اشتراطات صريحة لمبدأي التناسب والضرورة؛ وعلى تقوية هيئتي الإشراف المستقلتين، وهما المفتش العام للاستخبارات والأمن ومفوض الأوامر الأمنية؛ وعلى دور جديد للمفوض المعني بحماية الحياة الخاصة وتعزيز الرقابة البرلمانية. وعلاوةً على ذلك، وكجزء من عملية الدراسة البرلمانية والمساهمات العامة، تم استعراض قانون الإصلاح للتأكد من توافقه مع معايير حقوق الإنسان في إطار مشورة قانونية معلنة وتم تعديله لكي يتضمن واجباً محدداً يتمثل في التصرف وفقاً لضمانات حقوق الإنسان وعلى نحو يسهل الرقابة الديمقراطية. وفي حين أن طريقة جمع المعلومات الاستخبارية مسألة مثيرة للجدال دائماً، فإن الحكومة ترى أن القيود القائمة حالياً، بالإضافة إلى آليات الرقابة الشديدة، تنسجم مع معايير حقوق الإنسان ذات الصلة.

واو- الحق في الصحة

٩٩- قطاع الصحة هو ثاني أكبر قطاع من حيث الإنفاق العام بعد التعليم. فقد طالت أعمار السكان وصاروا يعيشون فترة أطول من أعمارهم في صحة جيدة، غير أن قطاعي الصحة والإعاقة يواجهان تحديات كبيرة تتمثل في: شيخوخة السكان؛ وتزايد عدد الأشخاص الذين يعيشون مدة أطول وهم يعانون من أمراض متعددة وطويلة الأمد، والحصول على التكنولوجيات والعقاقير الجديدة. وتبقى الفوارق في نتائج الصحة بالنسبة للماوري وسكان جزر المحيط الهادئ واللاجئين والمسنين والأطفال المستضعفين كبيرة بشكل غير مقبول. ولا تزال معدلات الانتحار في صفوف الشباب في نيوزيلندا مرتفعة مقارنة بالمعدلات المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٠٠- وقد برزت خلال مشاورات الاستعراض الدوري الشامل شواغل عامة تتعلق بقوانين الإجهاض في نيوزيلندا، ومن ضمنها المشاكل المستمرة المتعلقة بالإنصاف في الحصول على خدمات الإجهاض، مثلاً، بالنسبة لسكان الأرياف، ويعد الإجهاض جريمة في نيوزيلندا ما عدا في الحالات المنصوص عليها قانوناً. ويسمح القانون بإجراء الإجهاض قبل انقضاء عشرين أسبوعاً على الحمل إذا كان الحمل يشكل خطراً حقيقياً على حياة المرأة أو على صحتها البدنية أو العقلية. ولا يُعتبر الإجهاض بعد مرور أكثر من عشرين أسبوعاً على الحمل قانونياً إلاّ إذا كان ضرورياً لإنقاذ حياة المرأة الحامل أو لمنع تضرر صحتها البدنية أو العقلية بشكل دائم وخطير. والإجهاض القانوني في نيوزيلندا آمن بالنسبة للمرأة - فلم تحدث أي حالة وفاة منذ أن دخلت قوانين الإجهاض الحالية حيز النفاذ - ونادراً جداً ما تُجرى عمليات إجهاض غير قانونية. وتقر الحكومة بأن هناك طائفة من العوامل الأخرى المرتبطة بالحمل غير المرغوب فيه وبأن هذه المسألة لا تزال تثير الانقسام اجتماعياً وثقافياً. وليس لدى الحكومة حالياً أي خطط لاستعراض قانون الإجهاض.

رابعاً- توكلاو

١٠١- يُرجى الرجوع إلى المرفق المتعلق بتوكلاو المتاح على صفحة الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل الخاص بنيوزيلندا على الموقع التالي: www.ohchr.org وأيضاً على الموقع التالي: www.mfat.govt.nz.

ملاحظات ختامية

١٠٢- تشير التقارير وتقارير الزيارات القُطرية التي يضعها خبراء دوليون دائماً إلى ارتفاع مستوى حماية حقوق الإنسان على العموم في نيوزيلندا. ومع ذلك، تقر الحكومة بأنه لا تزال

ثمة تحديات وبأنه من الضروري تحقيق مزيد من التحسن. وستستفيد الحكومة من الحوار الذي يجري في إطار بحث الاستعراض الدوري الشامل لنيوزيلندا وتوصيات الدول للاسترشاد بها في الاتجاه الذي ستتخذه مستقبلاً الأعمالُ المتعلقة بحقوق الإنسان بالاقتران مع أولويات نيوزيلندا في مجال حقوق الإنسان في الوقت الراهن.

Notes

[1] The Treaty of Waitangi, signed on 6 February 1840, is a founding document of New Zealand. The Treaty is an agreement, in Māori and English, between the British Crown and about 540 Māori *rangatira* (chiefs). It is a broad statement of principles on which the British and Māori made a political compact to found a nation state and build a government in New Zealand.

[2] Te Puni Kōkiri is a government agency that works within the public sector, and with Māori communities, to support Māori collective success at home and globally. Te Puni Kōkiri means a group moving forward together.

[3] Further information on New Zealand's constitutional arrangements and legislative framework is set out in our first national report (A/HRC/WG.6/5/NZL/1).

[4] www.report-it.org.nz

[5] www.speakout.org.nz

[6] An estimated 19% of New Zealand children are living in poverty.

[7] This programme aims to reduce the incidence of rheumatic fever by two-thirds to 1.4 cases per 100,000 people by June 2017.

[8] Ministry of Women's Affairs (2011, 2012) *Gender Stocktake of State Sector Boards And Committees.*

[9] http://mwa.govt.nz/documents/realising-opportunity-addressing-new-zealand%E2%80%99s-leadership-pipeline-2013

[10] http://www.health.govt.nz/publication/health-indicators-new-zealanders-intellectual-disability

[11] www.thinkdifferently.org.nz

[12] http://www.health.govt.nz/publication/gender-reassignment-health-services-trans-people-within-new-zealand

[13] www.areyouok.org.nz

[14] These do not represent the number of children who were notified as some children are notified more than once.

[15] These do not represent the number of children with abuse and neglect findings as some children have multiple substantiations.